ان تبلغ مساعدات الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل في العام ١٩٧٣ — ١٩٧٤ مبلغا يساوي ١٤ مليار و ١٨٥ مليون ليرة اسرائيلية في الوقت الذي بلغت فيه موازنة الدفاع الاسرائيلية لذلك العام مبلغا يساوي ٥ر١٤ مليار ليرة اسرائيلية * . اي ان المساعدات الامريكية قد غطت الموازنة العسكرية الاسرائيلية بالكامل ، وبالعملة الحرة ايضا ، في الوقت الذي غطي فيه جزء كبير من الموازنة العسكرية الاسرائيلية من المواد المحلية ، علما بان نسبة المساعدات الامريكية للاعوام اللاحقة لم تقل ، بل على العكس من ذلك فقد حصلت اسرائيل على كافة طلباتها من الولايات المتحدة الامريكية .

وان تخفيض العملة هو جزء من السياسة الاقتصادية الصارمة التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية ، وتخدم هذه السياسة هدفين مزدوجين في الوقت نفسه ، اهداف قريبة واهداف استراتيجية بعيدة المدى ، مع الاشارة الى الاهمية الخاصة للاهداف بعيدة المدى ، وتخفيض العملة ليس سوى جزء من الخطة الشاملة .

ان الهدف الأول هو الحفاظ على موقع الصادرات الاسرائيلية ، واحتفاظها باسعارها الحالية في اسواقها الدولية ، ان لم يكن تحسينها . ويرتبط هذا الامر بارتفاع قيمة الدولار في السوق الدولية ، وارتفاع سعر الليرة الاسرائيلية تلقائيا لانها مرتبطة به ، ولذا فقد كان من الضروري اجراء تخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة قريبة من تلك النسبة التي ارتفعت بها قيمة الدولار . وتشكل السوق الامريكية مستوردا رئيسيا للسلع الاسرائيلية ، بحيث بلغت نسبة وارداتها عام ١٩٧٢ ٢٢٫١٩٧٢٪ من اجمالي صادرات اسرائيل الصناعية . والوجه الاخر لعملية التخفيض هو الحد من الواردات الاسرائيلية من السلع الأجنبية ، باعتبار ان تخفيض قيمة العملة سيؤدي تلقائيا الى ارتفاع سعر السلع الاجنبية في السوق الاسرائيلية الامر الذي سيخفف الطلب عليها ، وهذا بدوره يسهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، وحتى لو لم ينخفض الطلب . ولكن المستهلك الاسرائيلي سيضطر عندها لدفع سعر اعلى مقابل الحصول على السلع المستوردة ، الامر الذي يساعد الحكومة على امتصاص جزء اكبر من العرض النقدي ولهذا الامر انعكاساته على التضخم وهو احد مشاكل اسرائيل المزمنة .

ولكن كلا الاحتمالين لا يشكل حلا لمشكلة ميزان المدفوعات ، والذي اعتبر الهدف الاساسي لموضوع تخفيض العملة ، وذلك لعدم وجود مرونة كبيرة في موضوع الواردات والصادرات الاسرائيلية . خصوصا وان الواردات الاسرائيلية من السلع الاستهلاكية بلغت عام ١٩٧٠ حوالي ٩ر٨٪ فقط من جملة وارداتها بينما تتركز بقية الواردات في السلع الوسيطة والاستثمارية . اضافة الى وارداتها من الاسلحة . وبالتالي فان انعكاسات تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات ستكون في حدود ضئيلة .

وان تخفيض قيمة الليرة سوف يؤدي الى خلق ضغوط جديدة على مستوى المعيشة في اسرائيل باعتبار ان ارتفاع اسعار الواردات سينعكس بشكل ارتفاع اسعار السلع المستوردة او السلع التي تدخل في صناعتها موادا مستوردة . لكن وبرغم ان المواطن الاسرائيلي يدفع اعلى نسبة ضرائب في العالم ، فان حجم الضغوط على مستوى المعيشة لا يمكن ان يشكل الى درجة خطرة ، بل هو من صلب الخطة الاقتصادية الاسرائيلية الصارمة ، اذ برغم الاحتجاجات التي جوبهت بها هذه الخطة ، فان الحكومة الاسرائيلية تضع نصب عينيها تخفيض مستوى المعيشة ، والهامش الذي تتحرك في حدوده يبلغ حوالي ٥٪ . وقد اشار المسؤولون الاسرائيليون في اكثر من مناسبة الى ضرورة تخفيض مستوى المعيشة بنسبة ٥٪ ، وقد استند المسؤولون الاسرائيليون في قولهم هذا على اساس ان المواطن الاسرائيلي قد حقق في السنوات الماضية معدلات مرتفعة على صعيد مستوى المعيشة يمكنه من تحمل ضغوط جديدة . وبسبب وجود هامش بحدود ٥٪ يمكن للحكومة الاسرائيلية ان تخفض مستوى المعيشة دون ان يصل الامر الى حد الخطر ، كذلك فان التمييز الذي اتبعته على صعيد السلع الضرورية قد حد من الاثار السلبية لموضوع ارتفاع اسعار الواردات ، حيث استثنيت السلع الاستهلاكية الضرورية من هذا الارتفاع . وبهذا القرار خفف العبء عن كاهل ذوي الدخل المحدود .

لكن وبرغم ضوابط هذا القرار فان مستوى المعيشة لا بد وان ينخفض والاثار السلبية لا بد وان تعم التجمع ككل ، وبالتالي لا بد وان تحدث عمليات احتجاج واسعة النطاق على القرار الاسرائيلي . لكن برغم الاثار السلبية الاتية فانها

---

*بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي ص ١٢٦ .